

Distr.: General
13 December 2001
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير الثاني عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - طلب إلى مجلس الأمن في الفقرة ٣ من قراره ١٣٧٠ (٢٠٠١) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أن أقدم له تقارير منتظمة عن التقدم الذي تحرزه بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في تنفيذ ولايتها. وطلب إلى المجلس أيضا أن أقدم له تقريراً عن الطريقة التي تعتمز فيها البعثة تقديم الدعم للانتخابات في سيراليون. وهذا التقرير مقدم عملاً بدينك الطلبين وهو يشمل التطورات المستجدة منذ تقديم تقرير الحادي عشر عن البعثة المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/857).

ثانيا - التطورات السياسية

تنفيذ اتفاق أبوجا

٢ - شهدت عملية السلام في سيراليون إحراز مزيد من التقدم خلال الفترة قيد الاستعراض. وحافظ اتفاق وقف إطلاق النار على صموده وأُنجز نزع سلاح مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني في ١٠ مقاطعات من ١٢ في البلد. وبلغ عديد قوات البعثة السقف المأذون به والبالغ ١٧ ٥٠٠ فرد وانتشرت البعثة في جميع مقاطعات سيراليون. وواصلت الحكومة اتخاذ الخطوات الرامية إلى بسط سلطتها في المناطق التي كانت تخضع سابقاً للجبهة المتحدة الثورية.

٣ - وعقدت اللجنة المشتركة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتي تضم البعثة وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية ثلاثة اجتماعات لاستعراض التقدم المحرز في عملية نزع السلاح. وأعلنت اللجنة المشتركة في الاجتماع الأول الذي عقد بمكيني في ١٨ أيلول/سبتمبر الانتهاء من عملية نزع السلاح في كونو وهي المقاطعة الرئيسية لإنتاج الماس

وفي بونتي. وأعادت الحكومة أيضا تأكيد التزامها بتقديم المساعدة للجبهة من أجل إقامة مكاتب لها في عواصم مقاطعات بو وكينيمه وماكيني بغية تمكين الجبهة من الوفاء بالمعايير المطلوبة لتسجيلها كحزب سياسي.

٤ - وفي الاجتماع الثاني الذي عقد بفريتاون في ١١ تشرين الأول/أكتوبر اتفقت الأطراف على إطلاق برنامج لجمع البنادق القصيرة المدى التي لم يشملها البرنامج الأساسي لترع السلاح. وأعدت الحكومة لاحقا خطة لجمع وتدمير تلك الأسلحة الموجودة بشكل رئيسي في حوزة قوات الدفاع المدني والسكان المدنيين. وأيدت الأطراف هذه الخطة في اجتماعها الثالث الذي عُقد بفريتاون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وقبل انعقاد ذاك الاجتماع أطلقت الحكومة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر سراح مزيد من معتقلي الجبهة المتحدة الثورية ومن بينهم وزيران سابقان في الحكومة ينتميان إلى الجبهة، كتدبير لبناء الثقة.

٥ - وفي هذه الأثناء بدأت الأحزاب السياسية في سيراليون الإعداد حاليا للانتخابات المقبلة. وفي هذا الصدد عقدت أحزاب المعارضة الثمانية اجتماعات لمناقشة إمكانية اندماجهم في حزب واحد. وبمساعدة من الحكومة، حصلت الجبهة المتحدة الثورية على أماكن لمكاتب حزبا في فريتاون وبو وماكيني. وبدعوة من حكومة نيجيريا تلقى خمسة من مسؤولي حزب الجبهة تدريبا على كيفية إدارة الأحزاب السياسية وعلى الممارسات الديمقراطية في أبوجا وذلك كجزء من برنامج لمساعدة هذه الحركة في التحول إلى حزب سياسي. وعرضت نيجيريا أيضا تقديم بعض المعدات المكتبية لاستخدامها في مكاتب حزب الجبهة.

الجوانب الإقليمية

٦ - واصلت سيراليون وغينيا وليبيريا الحوار الذي أطلقتته في آب/أغسطس ٢٠٠١ لبناء الثقة فيما بينها. فقد التقى وزراء دفاع وأمن البلدان الثلاثة في مونروفيا من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر واتفقوا على التعاون في كبح نشاط المنشقين المسلحين في المنطقة دون الإقليمية وعلى نشر وحدات أمنية على طول الحدود فيما بينها. وأعلنت ليبيريا لاحقا أنها أعادت فتح حدودها مع سيراليون بعدما أغلقتها في آذار/مارس.

٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ التقيت في نيويورك بوزراء خارجية سيراليون وغينيا وليبيريا وأحاطوني بالحوار القائم بين البلدان الثلاثة. وطلبوا إلى الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى بلدانهم في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها في اجتماعهم الأخير وكذلك في إعادة تفعيل أمانة اتحاد نهر مانو وفي دعم مجموعات المجتمع المدني العاملة على تعزيز المصالحة

في المنطقة دون الإقليمية. وإنني، إذ أرحب بهذه المبادرة الهامة، أناشد الدول الأطراف تقديم كل مساعدة ممكنة للجهود التي تبذلها هذه البلدان الثلاثة.

التنسيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٨ - شاركت في الاجتماع الخامس لآلية التنسيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة سيراليون الذي عقد أيضا بنيويورك في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد رحبت الآلية بالتقدم المحرز في عملية السلام بسيراليون بيد أنها أعربت عن القلق من أن عدم كفاية الموارد والفرص المتاحة لإعادة إدماج المحاربين المتروعة أسلحتهم يمكن أن يهدد الانتخابات المقبلة. لذا طلبت إلى الجماعة الاقتصادية والأمم المتحدة إيفاد بعثة إلى عواصم البلدان المانحة لبحثها على المساهمة في توفير الموارد اللازمة لبرنامج إعادة الإدماج. وشددت أيضا على أنه ينبغي للمساعدة المقدمة إلى الجبهة المتحدة الثورية كي تتحول إلى حزب سياسي ألا تسهم في تغليب طرف على آخر في الانتخابات المقبلة.

ثالثا - الوضع العسكري والأمني

٩ - حافظ الوضع الأمني إجمالا في سيراليون على استقراره عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن اشتباكات حصلت بين الكوادر المتروعة السلاح التابعة لقوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية على حقوق التعدين بمقاطعة كونو في أيلول/سبتمبر الماضي. واحتج أيضا محاربون سابقون بفريتاون في مطلع تشرين الأول/أكتوبر بسبب خلاف على استيفاء سلة إعادة إدماجهم. ومع أنه جرى حل الحادثين بمساعدة من قوات البعثة إلا أنهما أبرزتا مرة أخرى الضرورة الملحة لخلق فرص إعادة الإدماج للمحاربين السابقين.

١٠ - وانتشر جيش سيراليون، بتنسيق وثيق مع البعثة، في المناطق الرئيسية الواقعة على الحدود مع غينيا وليبيريا، مما فيها مقاطعات كونو وكوينادوغو وبوجيون. وانتشر الجيش أيضا في مناطق جديدة في مقاطعتي بورت لوكو وبو.

انتشار البعثة

١١ - كما أشير أعلاه، بلغ عديد قوات البعثة كامل قوامه المأذون به والبالغ ١٧ ٥٠٠ فرد في تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي مكّن قواتها من الانتشار في جميع مقاطعات البلد. وقد أنيطت المسؤولية عن مقاطعتي مويامبا وبونتي بالوحدة النيبالية التي وصلت إلى منطقة البعثة خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر.

١٢ - وبالإضافة إلى تقديم المساعدة في عمليات نزع السلاح والقيام بدوريات برية معززة وأخرى جوية، أمّن الأفراد العسكريون التابعون للبعثة المواكبة الأمنية لقوافل تموين جيش سيراليون المتجهة إلى كابالا في مقاطعة كوينادوغو وإلى بومبونا في مقاطعة تونكوليلي. وقدم حفظة السلام أيضا المساعدة إلى شرطة سيراليون أثناء انتشارها في مقاطعتي بومبالي وكونو. وواصل مهندسو البعثة إعادة تأهيل الطرق في المقاطعات الشرقية لتيسير حركة دوريات البعثة وتوسيع رقعة وصول الهيئات الإنسانية.

١٣ - وبذلك تكون البعثة قد أنجزت بنجاح تنفيذ مفهومها العسكري للعمليات لعام ٢٠٠١. وهي في صدد إعادة تشكيل مواقع انتشارها من أجل الإعداد لتوفير الدعم للانتخابات.

١٤ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر تحطمت طائرة هليكوبتر تابعة للوحدة الأوكرانية بالبعثة أثناء قيامها برحلة من مقر البعثة إلى مطار لونغي عندما سقطت في البحر بعيد إقلاعها. وكان على متن الطائرة أربعة من أفراد الطاقم واثنين من الضباط العسكريين الزامبيين ومواطن بلغاري من متطوعي الأمم المتحدة. وأطلقت على الفور عملية بحث وإنقاذ واسعة انتشرت على أثرها ثلاث جثث. وأرسلت أوكرانيا لاحقا فريقا من الغواصين ومعدات، وقد انتشل حطام الطائرة بنجاح في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بمساعدة عاجلة وسخية قدمتها سيراليون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تنتشل جثث أخرى. والتحقيق جار لمعرفة أسباب التحطم.

رابعاً - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

نزع السلاح والتسريح

١٥ - منذ استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، جُرد ٣٦ ٧٤١ محارباً من أسلحتهم (١٢ ٠٨٧ من الجبهة المتحدة الثورية و ٢٤ ٤٥٦ من قوات الدفاع المدني و ١٩٨ من المجلس الثوري للقوات المسلحة)/مقاتلي جيش سيراليون سابقاً، حتى تاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد تجاوز عدد المحاربين الذين جردوا من أسلحتهم حتى تاريخه العدد الإجمالي التقديري الأولي البالغ ٢٨ ٠٠٠ ويتوقع أن يبلغ الرقم النهائي ٤٠ ٠٠٠ تقريباً. ومع أن العدد الكبير غير المتوقع من المحاربين الإضافيين الذين ألقوا أسلحتهم قد يعكس نجاحاً في عملية نزع السلاح، إلا أن آثاراً خطيرة تترتب على ذلك في التمويل الهزيل أصلاً لعملية إعادة الإدماج. وقد جُمع

ما مجموعه ١٣ ٥٠٠ سلاح و ٢,٨ ملايين قطعة مختلفة من الذخائر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٦ - وأُنجزت عملية نزع السلاح في مقاطعات كامبيا وبورت لوكو وكونو وبونتي وبومبالي ومويامبا وكوينا دوغو وتونكوليلي وبو وبوجايون، بالإضافة إلى المنطقة الغربية. وقد أُطلقت المرحلة الأخيرة من هذه العملية في المقاطعتين المتبقيتين كيلاهون وكنيما في ١٥ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. بيد أن قائد الجبهة المتحدة الثورية عيسى سياسي أمر محاربيه، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بوقف نزع سلاحهم في هاتين المقاطعتين، تعبيرا عن عدم رضاه عن نتائج المؤتمر الاستشاري الوطني، الذي عقد من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة القضايا الانتخابية (انظر الفقرتين ٣٣ و ٣٤ أدناه).

١٧ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر التقى ممثلي الخاص قائد الجبهة المتحدة الثورية في ماغبورাকা لحثه على ضرورة المضي قدما في عملية نزع السلاح المتوقفة في مقاطعتي كنيما وكيلاهون. وقد عرض السيد سياسي مطالب جديدة من بينها الدعوة إلى إطلاق فوداي سنكوح، وإعادة إحياء لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية التي كان يرأسها سنكوح. بموجب اتفاق لومي للسلام. وأكد مجددا أيضا طلبه إنشاء صندوق استئماني لمساعدة الجبهة على التحول إلى حزب سياسي.

١٨ - وأشار ممثلي الخاص على السيد سياسي، بأن ما أعرب عنه هذا الأخير من شواغل يمكن أن يحظى بفرصة أفضل للتصدي لها إذا ما أُنجزت الجبهة المتحدة الثورية عملية نزع السلاح، وإذا ما وافق قائد الجبهة في نهاية المطاف على استئناف نزع السلاح في مقاطعتي كيلاهون وكنيما، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ونظرا إلى التأخير الناجم عن تقدم الجبهة بمطالبها، بات يتوقع الآن إنجاز عملية نزع السلاح في هاتين المقاطعتين بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

١٩ - وبدأ تنفيذ البرنامج الخاص الخاضع لقيادة شرطة سيراليون لجمع الأسلحة (ولا سيما البنادق القصيرة المدى) الذي لم تشمله عملية نزع السلاح الحالية. ومن المقرر جمع هذه الأسلحة طوعا على أن توفر البعثة مرافق تخزينها والمساعدة في تدمير الأسلحة المجمعة.

٢٠ - وفي أعقاب الانتهاء من برنامج نزع السلاح في الأسابيع المقبلة سيكون من الضروري إجراء تقييم شامل لفعالية هذه العملية. وفي هذا الصدد، ينبغي تحديد مقياس هذا النجاح بشكل واضح يراعي كمية الأسلحة المقدمة ونوعيتها، وإعادة الأسلحة التي استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية من البعثة وفريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا، فضلا عن التقارير المتواصلة التي تفيد بأن الجبهة قد تكون نقلت بعض أسلحتها ومقاتليها إلى خارج سيراليون.

إعادة الإدماج

٢١ - بدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر دفع استحقاقات إعادة الإدماج التي تهدف إلى تمكين المحاربين المتروعة أسلحتهم من الاستقرار مجددا في مجتمعاتهم المحلية بانتظار إعادة إدماجهم على المدى الطويل. وقد تلقى هذه الاستحقاقات حتى الآن أكثر من ١٧ ٠٠٠ من المحاربين السابقين في بورت لوكو ولونسار وكامبيا وفريتاون ولونغوي وكويدو. إلا أن فرص إعادة الإدماج بقيت محدودة. وجرى حتى تاريخه استيعاب ١٣ ٧٤١ محاربا سابقا، من بينهم أولئك الذين نزلت أسلحتهم قبل أزمة أيار/مايو ٢٠٠٠، في برامج التعليم المهني والرسمي. بيد أن هذا المجال الهام ما زال يستلزم بذل المزيد من الجهود على نحو عاجل.

٢٢ - وتقوم حاليا البعثة وحكومة سيراليون بتشجيع الشركاء في برنامج إعادة الإدماج على إطلاق هذه العمليات في المقاطعات التي أمكن الوصول إليها مؤخرا. وبانتظار توافر مشاريع إعادة إدماج على المدى الطويل في هذه المناطق، تقوم حاليا البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمملكة المتحدة، بتمويل مشاريع قصيرة الأجل لبناء الجسور في بعض أنحاء البلد التي تُستخدم فيها اليد العاملة من المحاربين السابقين في إصلاح الطرق وإعادة تأهيل المباني العامة.

٢٣ - وقد اختير ما مجموعه ١ ٣٦١ من المحاربين السابقين (٦٥ في المائة منهم من الجبهة المتحدة الثورية و ٣٥ في المائة من قوات الدفاع المدني) لإدماجهم في جيش سيراليون بموجب برنامج الدمج العسكري. ويخضع حاليا المحاربون السابقون المختارون للتدريب على يد فريق استشاري دولي للتدريب العسكري بقيادة المملكة المتحدة.

خامسا - الحكم والاستقرار

بسط سلطة الدولة

٢٤ - في أعقاب نشر قوات البعثة وانتهاء عملية نزع السلاح، عاد مسؤولو المقاطعات ومختلف الوزارات إلى مقاطعات كامبيا وبورت لوكو وكوينادوغو. كما عاد كبار زعماء القبائل إلى مقاطعة كامبيا. وعاد أيضا زعماء قبائل نازحون من مقاطعات بورت لوكو وكينما وتونكوليلي وبومبالي؛ كما عاد مؤخرا خمسة زعماء من كوانا دوغو و ١٤ زعيما من كوناو إلى مناطق نفوذهم بمساعدة من البعثة. ووضعت اللجنة الوطنية للإنعاش جدولاً

زمنيا لإعادة الخدمات الإدارية الأساسية في جميع المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤخرًا، في غضون ثلاثة أشهر تلي الانتهاء من نزع السلاح في تلك المقاطعتين.

٢٥ - وما زالت القدرات المتواضعة تشكل عائقًا رئيسيًا أمام البسط الفعلي لسلطة الدولة. فمرافق المكاتب وأماكن الإقامة ووسائل نقل المسؤولين العائدين محدودة جدًا إن لم تكن غير موجودة. ودعمًا لجهود الإنعاش الوطني، تقوم حاليا البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف والمملكة المتحدة والشركاء الآخرون بتجميع بعض مكونات البناء السريع للقدرات بغية توفير الدعم الأساسي للخدمات الرئيسية التي تحتاج إليها المقاطعات التي أمكن الوصول إليها مؤخرًا.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتشرت شرطة سيراليون في مقاطعتي كونو وبومبالي. وجاء انتشار الشرطة في مقاطعة كونو في أعقاب اعتماد الحكومة سياسة تتعلق بإصدار التراخيص لاستخراج الماس الرسوبي وبضبط حركة الأشخاص باتجاه مقاطعات استخراج الماس. وجرى أيضًا تعزيز وجود الشرطة في مقاطعتي كامبيا وكوينا دوغو. ومع أن قوة الشرطة الوطنية تهدف إلى تحقيق انتشارها في كل من المقاطعات بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، إلا أنه ينبغي توسيع قوامها الحالي البالغ فقط ٦ ٥٠٠ عنصر كي تتمكن من تغطية جميع أنحاء البلد تغطية كافية.

٢٧ - وأطلقت البعثة ومشروع الكومنولث لسلامة وأمن المجتمع مشروعًا رياديًا في المنطقة الغربية يهدف إلى تعزيز فعالية الشرطة المحلية. ويشمل هذا المشروع جميع جوانب عمليات الشرطة، بما في ذلك على الصعيدين الاستراتيجي والإشرافي، وتقديم المساعدة إلى أفراد الدوريات وكذلك فيما يتعلق بالمرور والتحقيق الجنائي.

٢٨ - وأنشئت لجان إسكان في مقاطعات بورت لوكو وكوينادوغو وكونو وكيلاهون لتسوية النزاعات الناشئة عن الاحتلال غير الشرعي للبيوت والأراضي خلال الحرب الذي بات يشكل مصدرًا رئيسيًا للتوتر داخل المجتمعات المحلية وعائقًا يحول دون إعادة بنائها السلمي.

إعادة التأهيل

٢٩ - بغية التعجيل في إحراز تقدم في إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء البلد، أجرت اللجنة الوطنية للإنعاش سلسلة من بعثات التقييم في مقاطعات كامبيا وكونو وبورت لوكو وكوينادوغو. ويتوقع أن يشمل هذا التقييم جميع المناطق الرئيسية في البلد بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢. وتستخدم هذه التقييمات حاليًا لوضع سلم أولويات وتعبئة

الموارد اللازمة لإعادة التأهيل الجاري حاليا في المقاطعات التي أمكن الوصول إليها مؤخرا وذلك بدعم من المانحين والمنظمات غير الحكومية.

٣٠ - وتعتزم أيضا اللجنة الوطنية للإنعاش استخدام عملية التقييم هذه للإعداد لاجتماع المانحين المقبل. وتسعى اللجنة، بعملها هذا، إلى توسيع دائرة البلدان والمؤسسات المانحة العاملة في سيراليون. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم الحكومة حاليا إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي بالتخطيط لعقد مؤتمر مانحين لسيراليون مطلع عام ٢٠٠٢ لعرض الاحتياجات التي تستلزمها إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وللمناقشة ترتيبات تنسيق تقديم المعونة في المستقبل.

٣١ - ومراعاة للشواغل التي أعرب عنها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الأثر المترتب على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في سياق عمليات حفظ السلام، واصلت البعثة التوعية المكثفة لأفرادها العسكريين وموظفيها المدنيين. ويجري حاليا تنفيذ برنامج لتدريب المدربين يشمل عددا مختارا من حفظة السلام كل في مجاله. وتشمل حملة البعثة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضا، برنامجا أسبوعيا يُبث على إذاعة البعثة لتوعية الجمهور في سيراليون بالفيروس/الإيدز.

سادسا - الانتخابات

٣٢ - بموجب القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) فوض مجلس الأمن البعثة تقديم الدعم للانتخابات في سيراليون التي من المقرر إجراؤها في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. وكما أشرت في تقاريري السابقة، طلبت اللجنة الانتخابية الوطنية في سيراليون المسؤولة عن تنظيم الانتخابات وإجرائها، من الأمم المتحدة توفير الدعم التقني والسوقي للانتخابات بما في ذلك النقل والاتصالات، فضلا عن توفير الأمن عموما وفريق لمراقبة العملية الانتخابية.

الحالة الراهنة

٣٣ - منذ صدور تقرير المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/857)، وضعت لجنة الانتخابات الوطنية خطة انتخابية. وعُقد مؤتمر تشاوري وطني في فريتاون في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة المسائل الانتخابية الجوهرية، لا سيما نوع النظام الانتخابي الذي سيعتمد. وشارك في المؤتمر ممثلون لجميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الجبهة المتحدة الثورية، فضلا عن مجموعات المجتمع المدني والحكومة.

٣٤ - واعتمد المؤتمر تاريخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ موعداً لإجراء الانتخابات ونظام الكتل الانتخابية للمقاطعات (انظر الفقرة ٣٨ أدناه) الذي اقترحه اللجنة. وأكد المؤتمر أيضاً أن عودة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطين المشردين داخلياً سيمثلان أمرين أساسيين لتنظيم وإجراء انتخابات ذات مصداقية. بيد أنه، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب زعيم الجبهة المتحدة الثورية عيسى سياسي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن عدم موافقته على حصيلة المؤتمر وأعلن أن الجبهة المتحدة الثورية رفضت نظام الكتل الانتخابية للمقاطعات.

٣٥ - ومن المتوخى عرض مشروع قانون بشأن نظام الكتل الانتخابية للمقاطعات على البرلمان في الأسابيع المقبلة. وسيقدم أيضاً إلى البرلمان في وقت قريب مشروع قانون آخر يرمي إلى تدوين القوانين المتفرقة الموجودة وضمها في قانون انتخابي واحد.

٣٦ - والعدد الكلي للناخبين المؤهلين سيحدد عن طريق تسجيل الناخبين. وقد بدأ بالفعل تحديد مراكز تسجيل الناخبين في المنطقة الغربية الحضرية (فريتاون) والريفية، فضلاً عن المحافظة الشمالية. وأشارت لجنة الانتخابات الوطنية إلى أن تسجيل الناخبين الذي كان من المقرر أصلاً أن يجري في الفترة من ١٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ سوف يتأخر أسبوعين تقريباً. ولا يتوقع لهذا التأجيل أن يؤثر في المراحل الأخرى من العملية، بما في ذلك موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

٣٧ - وكل من المعهد الديمقراطي الوطني، وهو منظمة غير حكومية مقرها في الولايات المتحدة، والمتنبدى من أجل المبادرة الديمقراطية، وهو منظمة غير حكومية مقرها في سيراليون، قاما بإنشاء مركز موارد في فريتاون لتوفير التدريب، والوصول إلى الطباعة، فضلاً عن المرافق التعليمية والإعلامية، لجميع الأحزاب السياسية والمرشحين المؤهلين المشاركين في الانتخابات العامة. وتقوم أيضاً المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والكمنولث بتوفير الدعم التقني للجنة الانتخابات الوطنية، بما في ذلك التنظيم العام والمشورة القانونية وفي مجال تسجيل الناخبين. كذلك ساعدت رابطة الكمنولث والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية اللجنة في إعداد ميزانية وخطط استراتيجية وتنفيذية.

خطط لجنة الانتخابات الوطنية

٣٨ - في إطار نظام الكتل الانتخابية للمقاطعات تمثل المقاطعات الإدارية اثنتا عشرة والمقاطعتان الانتخابيتان في البلد دوائر انتخابية. وسينتخب الممثلون البرلمانيون من قوائم الأحزاب التي تعد على مستوى المقاطعات. ووفقاً لتوصية لجنة الانتخابات الوطنية، ينبغي تخصيص عدد متساوٍ من المقاعد البرلمانية لكل مقاطعة، بصرف النظر عن حجم السكان. وسينتخب الرئيس مباشرة من قبل جمهور الناخبين في البلد بناءً على ترشيحات الأحزاب،

حيث سيعتبر البلد بأسره دائرة انتخابية واحدة. وتجدر الملاحظة أن بعض الأحزاب السياسية المعارضة قد شكك في التخصيص المتساوي لعدد المقاعد، بالنظر إلى أن ذلك لا ينم عن توزيع السكان في البلد.

٣٩ - وسيقوم زعماء القبائل البارزون الـ ١٤٩ بانتخاب ممثلهم البرلمانين الاثني عشر في ٥ أيار/مايو. وتنص الخطة الانتخابية أيضا على تخصيص يوم انتخاب خاص في ٨ أيار/مايو للشرطة والموظفين الآخرين الذين من المقرر أن يعملوا يوم الاقتراع.

٤٠ - ومن حيث المبدأ، أوصت لجنة الانتخابات الوطنية بأن يقوم اللاجئون السيراليونيون بالتسجيل في بلدان اللجوء التي يقيمون فيها. إلا أن إمكانية تنفيذ ذلك تظل أمرا مشكوكا فيه. علاوة على ذلك، من غير المرجح أن يقبل جميع بلدان اللجوء الترتيب المقترح الذي سيمثل أيضا تحديات لوجستية ومالية كبيرة. واقترحت اللجنة أيضا تسجيل المشردين داخليا في مخيماتهم الحالية، على أن يصوت كل منهم في مقاطعته الأصلية.

٤١ - وعلى الرغم من ذلك، اعتبر المؤتمر التشاوري الوطني عودة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطين المشردين داخليا أمرين أساسيين لتنظيم وإجراء انتخابات ذات مصداقية. وفي هذا الصدد، عقد ممثلي الخاص مناقشات مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في غينيا وليبيريا وسيراليون بشأن ضرورة القيام بكل ما يمكن لمساعدة اللاجئين الذين يرغبون في العودة الطوعية قبل الانتخابات.

٤٢ - وتتوقع لجنة الانتخابات الوطنية أن تبلغ كلفة الانتخابات ١١,٦ مليون دولار تقريبا، يتوقع أن تسهم الحكومة فيها بمبلغ ٣,٥ ملايين دولار، على أن تكمل البلدان المانحة المبلغ الباقي. وحتى الآن، دفعت الحكومة قسما أول يبلغ ٤٩٥ ٠٠٠ دولار وتعهد عدد من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بالتبرع بأموال من أجل الانتخابات. إلا أن التمويل لا يزال يشهد فجوة تبلغ ٢ ٢٨١ ٥٥٩ دولارا. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا استثماريا للانتخابات لسد الثغرة في ميزانية اللجنة أودع فيه ٢٥٠ ٠٠٠ دولار كنواة مالية.

٤٣ - واقترحت لجنة الانتخابات الوطنية التوقيت التالي للعملية الانتخابية:

- تحديد مراكز التسجيل والاقتراع: ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛
- تسجيل الناحيين، بما في ذلك تسجيل اللاجئين والمشردين داخليا: ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢؛

- الانتخابات الرئاسية والبرلمانية: ١٤ أيار/مايو. وإذا اقتضت الضرورة، تجرى جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية بعد ذلك.

الشواغل المتبقية

٤٤ - لا تزال لجنة الانتخابات الوطنية تواجه تحديات تنفيذية وسياسية خطيرة يمكنها، لو لم تجد المعالجة السريعة، أن تعيق قدرتها على إجراء العملية الانتخابية بطريقة فعالة. ولا يزال هناك عدد من الثغرات في استعدادات اللجنة للانتخابات، الأمر الذي أعاق جهود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لخططها لدعم العملية الانتخابية.

٤٥ - وعلى النحو المقترح حالياً، يتوقع إنشاء ٤٠٠ ٥ مركز اقتراع في ٣٠٠٠ موقع تقريباً في جميع أرجاء البلد. بيد أن العدد الكبير من أماكن التسجيل والاقتراع سيفرض عبئاً أمنياً ثقيلاً على الشرطة في سيراليون. ومن ثم قد يكون مستصوباً للشرطة أن تنظر في النشر الثابت لأفرادها في مواقع التسجيل والاقتراع في المناطق الريفية، وأن تقوم في الوقت نفسه بدوريات أمنية على مواقع الاقتراع في المناطق الحضرية حيث يسهل الاتصال والوصول إلى المواقع.

٤٦ - وهناك أيضاً قلق مصدره أن فترة الأسبوعين المخصصة لتسجيل الناخبين قد تكون أقصر من اللازم، الأمر الذي قد يتسبب في حرمان بعض الناخبين المؤهلين من حقهم في التصويت، لا سيما المشردون داخلياً والعائدون. وفي هذا الصدد، قد يكون من الضروري أن تنظر لجنة الانتخابات الوطنية في مواصلة عملية التسجيل بعد الموعد النهائي الحالي.

٤٧ - وقد أعرب بعض مجموعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية عن القلق إزاء عدم وجود حوار مستمر بين تلك المجموعات ولجنة الانتخابات الوطنية. وهذا الحوار ضروري لضمان مصداقية العملية الانتخابية، وقد طلبت إلى ممثلي الخاص أن يواصل جهوده لتيسيره.

دور الأمم المتحدة في دعم الانتخابات

٤٨ - نظراً لما لدى لجنة الانتخابات الوطنية من قدرة محدودة وللتحديات التنفيذية التي تواجهها (تُبين أعلاه بعض تلك التحديات)، تعتزم الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة التقنية وفي ميدان النقل والإمداد إلى اللجنة وأن تقدم الدعم الأمني العام للعملية الانتخابية. ولدى تقديم هذه المساعدة الحيوية، ستراعي المنظمة المسؤولية الأساسية للجنة عن تنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

٤٩ - وسيراقب العنصر الانتخابي التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون (البعثة)، الذي يجري إنشاؤه حالياً، العملية الانتخابية عن كتب ويبلغ ممثلي الخاص بجدوى الطرائق وتلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية في كل مرحلة من عدمه. ويعتزم ممثلي الخاص أن يستخدم عمليات التقييم هذه في توجيه نظر الحكومة ولجنة الانتخابات الوطنية والشركاء الدوليين الآخرين لأي أوجه قصور والتوصية بسبل التغلب عليها. ومن شأن هذه المساعدة ضمان تقليل العوامل التي قد تؤثر تأثيراً سلبياً على مصداقية الانتخابات إلى أدنى حد. وستواصل البعثة القيام بدور نشط في مساعدة أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أية مسائل انتخابية رئيسية قد تنشأ.

٥٠ - وتعتزم البعثة أيضاً إنشاء مكتب انتخابي واحد في كل منطقة من المناطق الانتخابية: المنطقة الغربية الريفية (فريتاون) والمنطقة الحضرية (فريتاون) والمنطقة الجنوبية (بو) والمنطقة الشمالية (ماكين) والمنطقة الشرقية (كويديو)، بوصفها قواعد لإسداء المشورة الانتخابية والقيام بأنشطة الدعم والمراقبة. ويُعتزم أيضاً نشر ما مجموعه ١٥ موظفاً انتخابياً في هذه المواقع (٣ موظفين في كل موقع) اعتباراً من مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، سيلزم ١٠ موظفين دوليين من الفئة الفنية، يقدم لهم المساعدة الموظفون اللازمون من فئة الخدمات العامة، للعمل بمقر البعثة. وستلزم أيضاً أموال للخدمات الاستشارية لفترة ثلاثة أشهر لمراقبة الأحكام الموضوعة لنظام فرز الأصوات، فضلاً عن ضمان الاضطلاع بأنشطة الإعلام المحددة وتقديم الدعم إلى المراقبين الدوليين.

٥١ - وسيعتمد تحديد أي دور للمراقبة قد تضطلع به الأمم المتحدة على إجراء تقييم آخر للتقدم المحرز في العملية الانتخابية. بيد أن البعثة تعتزم أن تقدم، في حدود الموارد المتاحة، المساعدة إلى المراقبين الدوليين الذين قد توجه إليهم الدعوة من لجنة الانتخابات الوطنية.

الترتيبات الأمنية

٥٢ - توفر البعثة فعلاً حسب نشرها الحالي، الأمن الشامل في سائر أنحاء البلد، وفقاً لمفهوم عملياتها العسكرية لعام ٢٠٠٢ الذي يهدف إلى إنشاء الإطار العسكري اللازم لإجراء الانتخابات. ويسر هذا الترتيب الأمني حرية التنقل ويشجع على تهيئة الظروف التي ينبغي فيها لشرطة سيراليون أن تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها الأمنية بفعالية.

٥٣ - وكما ذكر أعلاه، يجري إعادة مواءمة حدود القطاعات العسكرية للبعثة مع حدود الدوائر الانتخابية، حيثما يكون ذلك عملياً. وينبغي إنجاز هذه العملية بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٢. وستواصل البعثة، خلال مرحلة تسجيل الناخبين في العملية الانتخابية، القيام بدوريات قوية والحفاظ على وضع مرن من أجل الاستجابة للاحتياجات الأمنية، حسب

الاقتضاء. ويتوخى أنه سيتمكن تقديم الدعم الأمني اللازم للعملية الانتخابية بالقوام الحالي للقوات، مع احتمال إجراء تعديلات طفيفة على القدرات في مجال المعدات.

٥٤ - وخلال فترة الاقتراع، ستكلف قوات البعثة للقيام بمزيد من الدوريات من أجل تعزيز الثقة. وبصورة تقليدية، ستحتفظ القطاعات باحتياطيات من السرايا غير المكلفة بمهام وسيواصل احتياطي القوة البقاء في حالة استعداد عالية. وبصورة استثنائية، ستكون قوات البعثة مستعدة للاستجابة لحالات الشغب العام، على أن تأخذ شرطة سيراليون زمام المبادرة، ولو أن قوات الأمم المتحدة ستركز أساساً على توفير الأمن والردع على نطاق أوسع. وسيقوم المراقبون العسكريون التابعون للبعثة أيضاً بدوريات والاتصال مع وكالات الأمم المتحدة وهيئات حكومة سيراليون الأخرى. وفي حالة إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية، ستوضع ترتيبات للإبقاء على ترتيبات الأمن الانتخابية لفترة إضافية تتراوح من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع.

دور الشرطة المدنية

٥٥ - ستكون شرطة سيراليون مسؤولة عن ترتيبات الأمن قبل إجراء العملية الانتخابية وفي أثنائها. وستلتزم، ضمن جملة أمور، بإجراء عمليات تسجيل الناخبين والحملات الانتخابية العامة والإدلاء بالأصوات وفرزها وتنصيب المرشحين المنتخبين في بيئة تتسم بالسلامة والأمن.

٥٦ - وسيتمثل دور الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في إسداء المشورة ودعم قوة سيراليون، وقوامها ٦٥٠٠ فرد، بشأن الاضطلاع بمسؤولياتها المتصلة بالانتخابات. وستركز الشرطة المدنية، في أنشطتها، بادئ ذي بدء، على مساعدة قوة شرطة سيراليون في تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي على الانتخابات لفائدة أفرادها على مستوى الأقاليم، والمناطق فضلاً عن المقر. وسينصب التركيز في التدريب على توفير الأمن للمناسبات العامة وحقوق الإنسان وسلوك رجال الشرطة.

٥٧ - وبغية إنجاز المهام الواردة أعلاه، سيحتاج عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة، الذي يبلغ قوامه المأذون به حالياً ٦٠ مستشاراً، إلى ٣٠ فرداً إضافياً لفترة ستة أشهر، وبهذا سيبلغ مجموع القوام ٩٠ فرداً. وستعزز هذه الزيادة في الأفراد من قدرة الشرطة المدنية على دعم شرطة سيراليون وإسداء المشورة إليها وتقديم المساعدة إلى ١٧ فرقة من الشرطة. كما ستمكن عنصر الشرطة المدنية من تعزيز قدرته في كل منطقة من المناطق الانتخابية من أجل الاتصال والتنسيق بشأن المسائل الأمنية.

المساعدة الإعلامية

٥٨ - بدأ قسم الإعلام التابع للبعثة فعلا في تقاسم خبرته التقنية وتقديم التسهيلات المتوافرة لديه إلى لجنة الانتخابات الوطنية. ويساعد القسم اللجنة في تصميم استراتيجية لتثقيف المواطنين والإعلام وتنفيذها، وهو أمر سيستمر طوال العملية الانتخابية. وبدأت البعثة أيضا التغطية المنتظمة لأنشطة البعثة في إذاعة البعثة. وستُنشأ أجهزة إرسال إذاعي أخرى، موجودة بالفعل في منطقة البعثة، كي يمتد البث الإذاعي للمحطة إلى جميع أنحاء البلد.

٥٩ - وخلال تسجيل الناخبين، ستقدم البعثة المساعدة إلى اللجنة باستخدام إذاعة البعثة من أجل تثقيف الناخبين بشأن حملة التسجيل وباستخدام اللغات المحلية. وستساعد البعثة اللجنة أيضا في تصميم وإنتاج مواد مطبوعة من قبيل اللوحات الإعلانية والكتيبات والملصقات. وسينصب تركيز الأنشطة الإعلامية للبعثة خلال مرحلة الحملات السياسية من العملية الانتخابية على تهيئة تكافؤ الفرص في وسائط الإعلام للمرشحين. وستوفر إذاعة البعثة أيضا محفلا للأطراف كي توضح بياناتها الرسمية وبرامجها.

٦٠ - ونظرا لأن قدرة لجنة الانتخابات الوطنية في مجال تثقيف المواطنين والإعلام محدودة جدا فسيستوقع من قسم الإعلام التابع للبعثة أن يقدم المساعدة التقنية في هذين المجالين الحيويين. ولذا ستلزم موارد إضافية لتزويد وحدة انتخابية داخل قسم الإعلام بموظفين، من بينهم موظف دولي وموظفان وطنيان. وستكون الوحدة هي همزة الوصل الرئيسية بشأن الإعلام مع لجنة الانتخابات الوطنية والعنصر الانتخابي التابع للبعثة.

الجوانب المتعلقة بالنقل والإمداد

٦١ - ستحتاج البعثة، في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، إلى قدر من الزيادة في مواردها المتعلقة بالنقل والإمداد بغية تقديم الدعم إلى العنصر العسكري للبعثة الذي جرى نشره بطريقة أكثر تناثرا، فضلا عن التكفل بالزيادة المتوخاة في عنصر الشرطة المدنية ودعم الأنشطة المتصلة بالانتخابات التي تقوم بها العناصر الأخرى التابعة للبعثة. وستلزم أيضا موارد إضافية لتقديم الدعم المتعلق بالنقل والإمداد إلى لجنة الانتخابات الوطنية. وسيشمل هذا الدعم نقل موظفي الانتخابات والمواد وتخزين وتوزيع المواد الانتخابية قبل إجراء الانتخابات ونقل أوراق الاقتراع بعد إجراء الانتخابات وتقديم مساعدة محدودة في مجال النقل والإمداد إلى مراقبي الانتخابات الدوليين، وتقديم الدعم إلى الأنشطة الإعلامية حسب المبين في الفقرات ٥٨ إلى ٦٠ أعلاه.

٦٢ - واستنادا إلى المعلومات المتوافرة حاليا، تشير عمليات التقييم الأولية إلى أن المجالات التي ستلزم فيها تلك الاحتياجات الإضافية تشمل أماكن المكاتب والخدمات وتوليد الطاقة

الكهربائية وتنقية المياه ووقود الطائرات والمركبات، فضلا عن قدرة التخزين والتشغيل الآلي للمكاتب والاتصالات والعمليات الجوية والمركبات الخفيفة. وسيتعين إجراء دراسة مفصلة أخرى للاحتياجات من الموارد الإضافية اللازمة لدعم أنشطة البعثة المتصلة بالانتخابات، وذلك بعد أن تقدم لجنة الانتخابات الوطنية قائمة بالمجالات التي ستحتاج فيها بصفة خاصة إلى الدعم.

رابعاً - حقوق الإنسان

٦٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، حققت البعثة وتأكدت من ارتكاب الجبهة المتحدة الثورية لهجمات على قرية في منطقة كوانادوغو في ٢٠ آب/أغسطس الماضي. كما اكتشف موظفو حقوق الإنسان بالبعثة ويسروا الإفراج عن عدد من الأشخاص الذين احتجزهم الجبهة المتحدة الثورية بصورة غير مشروعة في ماكين في تشرين الأول/أكتوبر بزعم ارتكابهم بعض الجرائم. ويجري التحقيق في مزاعم أخرى بشأن احتجاز قوات الدفاع المدني في كابالا، منطقة كوانادوغو غير المشروع لأفراد.

٦٤ - وأكدت البعثة، متابعة منها لتقارير واردة من قرويين في المناطق المحلية، وجود مقابر جماعية بمنطقتي رؤساء القبائل في ماسيميرا ومافوركي بمنطقة بورت لوكو في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. واقترحت البعثة على الحكومة اتباع طرق ونظم من أجل الحفاظ على المواقع لحين إجراء السلطات المختصة المزيد من التحقيق.

٦٥ - وافتتحت البعثة مكتبا إقليميا ثانيا لحقوق الإنسان في العاصمة الإقليمية الشمالية، ماكين، في ٢٥ أيلول/سبتمبر. ونقل إلى هذا المكتب ثلاثة موظفين لحقوق الإنسان. ويوجد حاليا ١٥ موظفا لحقوق الإنسان معينون بالبعثة. ويجري توظيف مراقبين إضافيين لحقوق الإنسان بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

حماية الأطفال

٦٦ - منذ بداية العام، أفرجت الجماعات المسلحة عما مجموعه ٨٣٤ ٣ طفلا، منهم ٢٤١ فتاة. وسلم الأطفال إلى وكالات حماية الأطفال التي تقدم اليونيسيف الدعم إليها وذلك من أجل تأهيلهم وجمع شملهم بأسرهم. ومع نزع سلاح المزيد من المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية، تسارع معدل جمع شمل الأطفال مع أسرهم في المقاطعات الشمالية والشرقية. وأنشأت لجنة غير حكومية دولية، لجنة الإنقاذ الدولية، مركزا مؤقتا للرعاية في منطقة كونو لتقديم خدمات الحماية إلى ما يربو على ٦٠٠ طفل غير مصحوب

وطفل مقاتل جرى تسريحه. بيد أنه ما زال القلق يساورني بشأن انخفاض النسبة المئوية للفتيات المفرج عنهن.

لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة

٦٧ - واصلت البعثة القيام بحملة توعية بشأن لجنة تقصي الحقيقة والمصالحة في سائر أرجاء البلد. وقد أنجزت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلي الخاص عملية اختيار الأعضاء الأربعة الوطنيين والأعضاء الثلاثة الدوليين في اللجنة الذين ستقدم أسماؤهم إلى الرئيس كباه للموافقة عليها.

٦٨ - وتقدر ميزانية عمليات اللجنة المخطط لها لمدة ١٥ شهرا بمبلغ ٨,٥ مليون دولار. وتعزم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إيفاد بعثة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ لتحديد المساهمة التي يمكن أن تقدمها حكومة سيراليون قبل أن تبدأ في توجيه نداء خاص لتقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني للجنة تقصي الحقيقة والمصالحة. ويتوقع أن تبدأ اللجنة عملها في النصف الأول من عام ٢٠٠٢.

المحكمة الخاصة

٦٩ - بعد التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ بشأن مشروع اتفاق يتعلق بإنشاء محكمة خاصة لسيراليون والنظام الأساسي المرفق به (S/2000/915، المرفق)، سعت حكومة سيراليون إلى إعادة إثارة مسألة الاختصاص القضائي الزمني للمحكمة وتمديد بحث يرجع تاريخه إلى عام ١٩٩١. وعقب إجراء مشاورات بين مكتب الشؤون القانونية والحكومة، وافقت الحكومة، مع هذا، على إبرام الاتفاق دون أي تغيير في الاختصاص القضائي الزمني عما اتفق عليه أصلا. ويتوقع أن يصل قريبا تأكيد رسمي بقبول الحكومة لذلك.

٧٠ - وحتى ٥ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠١، تلقت الأمانة العامة تبرعات قدرها ١٤,٨ مليون دولار للسنة الأولى من التشغيل وتعهدات بالتبرع بمبلغ ١٣ مليون دولار و ٧,٤ مليون دولار للسنتين التاليتين. وهكذا، ما زال هناك عجز قدره ١,٤ مليون دولار فيما يتعلق بالسنة الأولى و ١٩,٦ مليون دولار للسنتين التاليتين.

٧١ - ويعلم مجلس الأمن والأمانة العامة أنه لن يبدأ تنفيذ الاتفاق المتعلق بإنشاء محكمة خاصة لسيراليون إلا بعد التأكد من الحصول على تبرعات كافية لتمويل إنشاء المحكمة و ١٢ شهرا من عملها وتعهدات بتبرعات تعادل النفقات المتوقعة للأشهر الـ ٢٤ التالية. بيد أنني لما كنت على اقتناع بتوافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء والتزامها بنجاح

المحكمة الخاصة، فقد اتخذت قرارا بالإذن ببدء الأعمال التحضيرية لعمل المحكمة الخاصة ابتداء بإيفاد بعثة تخطيط إلى فريتاون في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٧٢ - وسيكون القصد من بعثة التخطيط هو أن تناقش مع حكومة سيراليون الترتيبات العملية لإنشاء المحكمة الخاصة وتشغيلها، بما في ذلك الأماكن وتوفير الموظفين والخدمات على الصعيد المحلي وبدء عملية التحقيق والمقاضاة. وسيرأس البعثة مكتب الشؤون القانونية وتتكون من خبراء في جميع جوانب عمل المحكمة، فضلا عن ممثلين لأعضاء لجنة الإدارة.

سابعاً - المشردون داخليا واللاجئون

٧٣ - يوجد في المنطقة دون الإقليمية حالياً ما يقدر بـ ٥١٠ ٠٠٠ من اللاجئين السيراليونيين منهم حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في غينيا وليبيريا، في حين يوجد في سيراليون ذاقها ٢٤٧ ٥٩٠ من المشردين داخليا. وقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لغاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قرابة ٦٠ ٠٠٠ من العائدين الموجودين في سيراليون في الوقت الذي توجه فيه آلاف من العائدين الآخرين بصورة طوعية إلى مقاطعات كامبيا وكايلاهون وكونو بصفة رئيسية. وعلاوة على ذلك، عاد بصورة طوعية لغاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ نحو ٣٥ ٠٠٠ لاجئ إلى مقاطعة كامبيا في حين أفادت التقارير التي وردت من أنحاء متفرقة من البلد تدفق أعداد كبيرة من العائدين طوعا. وقد أشارت مفوضية اللاجئين أن لديها خططا للمساعدة في زيادة وتيرة عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدهم.

ثامناً - تحسين فعالية البعثة

٧٤ - واصلت البعثة اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين فعاليتها التشغيلية الكلية. وما برح فريق البعثة العامل المعني بالسياسات والتخطيط الذي أنشئ في شباط/فبراير ٢٠٠١ يتدارس القضايا والتحديات الحرجة التي تمس البعثة ويعمل على إعداد توصيات لتقديمها إلى قيادة البعثة للنظر فيها.

٧٥ - وواصلت الأمانة العامة وممثلي الخاص إجراء مشاورات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات. كما واصل ممثلي الخاص إجراء اتصالات منتظمة مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرئيس كوناري، رئيس جمهورية مالي والاتصال كذلك بالقادة الآخرين في المنطقة دون الإقليمية، بمن فيهم الرئيس اوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا. وأفضت تلك الاتصالات إلى زيادة دعمهم للمبادرات السياسية التي تتخذها البعثة. وأوفدت البعثة أيضا

بعثات اتصال عسكرية منتظمة إلى غينيا لبحث حالة انتشار القوات في المناطق القريبة إلى الحدود الغينية.

٧٦ - وبغية كفالة تنسيق أنشطة نزع السلاح بصورة أكثر فعالية والقيام بدور أنشط في دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، أنشأت البعثة لديها قسما متعدد الاختصاصات لتنسيق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويتولى هذا القسم الاتصال باللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وينسق جميع مكونات البعثة التي لها دور في أنشطة نزع السلاح وإعادة الإدماج.

٧٧ - وتم وضع برامج للتدريب والإحاطة لصالح جميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين التابعين للبعثة والعاملين في مجالات الصحة، وحقوق الإنسان، والتوعية الجنسانية، وحماية الأطفال، وقواعد الاشتباك، إضافة إلى برامج تتعلق بولاية البعثة. كما عُقدت اجتماعات خاصة شارك فيها جميع الموظفين الدوليين والوطنيين الغرض منها إطلاعهم على التطورات الحاصلة في عمليات البعثة.

٧٨ - وطُرأت تحسينات في مجالات الإدارة والدعم السوقي والتنسيق التي تضطلع البعثة بها بنتيجة تعيين نائب لممثلي الخاص لشؤون الإدارة والعمليات في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتم تعزيز خدمات الدعم العسكري والمدني المتكاملة وإنشاء مرافق مكنية للاتصالات والدعم الإلكتروني في سائر مناطق عمليات البعثة. وجرى استعراض ترتيبات الاكتفاء الذاتي وعقود الاستئجار مع الخدمات المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات وأصبح تطبيقها أكثر مرونة وذلك من أجل كفالة مساعدة البعثة للمساهمين الذين هم في وضع لا يمكنهم الآن من الوفاء على نحو كامل بالمعايير المقررة للاكتفاء الذاتي. وأنشئت كذلك أفرقة تقييم مشتركة بين البعثة والأمانة العامة لإجراء تقييمات للحالة السائدة قبل نشر وحدات جديدة. وسهّل هذا الإجراء استبيان أوجه النقص في المعدات قبل نشر وحدات جديدة إلى منطقة البعثة.

٧٩ - وعلاوة على ذلك، أدى تعيين نائب ثان لممثلي الخاص في آذار/مارس ٢٠٠١ للاضطلاع بمهام محددة في مجالي إدارة الحكم وتثبيت الاستقرار إلى تعزيز قدرة البعثة أيضا على تركيز اهتمامها على بناء السلام، بما في ذلك الانتخابات، بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر دورها في حفظ السلام. كما يعمل نائب الممثل الخاص هذا حاليا بصفة منسق مقيم ومنسق للشؤون الإنسانية وممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبهذا فهو يجمع بشخصه مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة لتعمل معا على دعم الأهداف الإنسانية والإنمائية المشتركة وكفالة تقاسم الموارد والمعلومات على نحو أكثر فعالية.

تاسعا - التطورات الاقتصادية

٨٠ - أدى التحسن المستمر في الحالة الأمنية وزيادة حرية تنقل الناس والسلع وزيادة أنشطة إعادة التوطين والتعمير إلى إعطاء زخم كبير إلى إنعاش النشاط الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ عندما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لسيراليون بنسبة ٣,٨ في المائة. وتشير البيانات الأولية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف يتصاعد إلى نسبة تقارب ٦ في المائة في عام ٢٠٠١. وقد ازدادت ثقة المستثمرين والمستهلكين نتيجة للتقدم الذي أحرزته عملية السلام.

٨١ - وتحسنت إمدادات الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٠١ تحسنا كبيرا وإن كانت لا تزال تعاني من قيود شديدة. كما بدأ الإنتاج الزراعي بالارتفاع وموّلت المعونة الخارجية إلى حد كبير الانتعاش الذي طرأ في مجال المستوردات وأسهمت كذلك في نمو التجارة الداخلية والنشاط الاقتصادي الكلي. وفي الوقت نفسه، واصلت الحكومة انتهاج سياسات مالية ونقدية سليمة. ونتيجة لذلك، انخفض التضخم السنوي طيلة العام.

٨٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عرضت الحكومة ورقتها الاستراتيجية المؤقتة لتخفيف الفقر على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. واستنادا إلى أداء الحكومة الاقتصادي الكلي المحسن، والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والهيكلية، والاستراتيجية التي حددتها في ورقة الاستراتيجية المؤقتة لتخفيف الفقر، وافق مجلسا إدارتي البنك والصندوق على أن سيراليون قد استوفت معايير الأهلية للحصول على تخفيف لعبء ديونها. بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تصبح سيراليون مؤهلة لتخفيف عبء ديونها بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٢. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، منح نادي باريس سيراليون، بموجب أحكام نابولي، تخفيفا لعبء ديونه الخارجية تم بموجبه تخفيض عبء الديون المستحقة بدمتها لنادي باريس من ١٨٠ مليون دولار إلى ٤٥ مليون دولار.

عاشرا - الجوانب المالية

٨٣ - قدمت تفاصيل ميزانيتي المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/56/487). بمبلغ إجمالي ٨٠٠ ١٣٤ ٧٢٢ دولار، بضمنه المبلغ الإجمالي ٢٧٥ مليون دولار المأذون به بالفعل بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥١ بآء المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لمواصلة البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ولا تشمل

المقترحات الموارد اللازمة للعملية الانتخابية. وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها ذي الصلة (A/56/621) بمبلغ إجماليه ٦٩٢ مليون دولار لميزانية البعثة المعروضة حالياً على الجمعية العامة للنظر فيها.

٨٤ - وبناء عليه، إذا وافق مجلس الأمن على توصياتي المتعلقة بالانتخابات والوارد في الفقرات ٣٢ إلى ٦٢ أعلاه، فسوف ألتزم احتياجات إضافية من الجمعية العامة في دورتها الحالية، عند الاقتضاء، من أجل المكون الانتخابي.

٨٥ - ولغاية ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣١٧,١ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢٠٩٨,٧ مليون دولار.

حادي عشر - ملاحظات

٨٦ - وصلت عملية السلام في سيراليون إلى منعطف هام. وقد انبثق عن الانتشار الكامل للبعثة والتقدم المحرز في مجال نزع السلاح بيئة آمنة تزايدت فيها حرية التنقل وعودة اللاجئين تدريجياً إلى بلدتهم وازدهار النشاط الاقتصادي في المحافظات. وفي الوقت نفسه، لا تزال بعض الخطوات الهامة صوب السلام والاستقرار المستدامين متعثرة، ولا سيما بسط سلطة الحكومة في سائر أرجاء البلد وإعادة إدماج المقاتلين الذين سحب السلاح منهم وكذلك عودة اللاجئين والمشردين داخلياً وتوطينهم. وفي حين تتيح الانتخابات المقبلة فرصة أخرى لتوطيد عملية السلام، فإن الشهور المؤدية إلى الانتخابات قد تكون محفوفة بالمخاطر وقد تنشأ توترات إذا لم تكن عملية الانتخابات شفافة وموثوقة. ولهذا فإن الحالة السائدة تدعو إلى مواصلة اليقظة وإلى بذل جهود متضافرة من قبل جميع المعنيين لكفالة نجاح الانتخابات.

٨٧ - ومما يبعث على الارتياح توقع اكتمال عملية نزع السلاح خلال الأسابيع القليلة المقبلة إذا ظل الأطراف ملتزمين بالوفاء بتعهداتهم. ومما يؤسف له أن الجبهة المتحدة الثورية خففت وتيرة نزع سلاح مقاتليها في المقاطعتين الأخيرتين، الأمر الذي يثير تساؤلات حول نواياها. ولهذا أحث قيادة الجبهة المتحدة الثورية على استخدام آليات الحوار الموجودة، ولا سيما اللجنة المشتركة المعنية بنزع السلاح من أجل حل أي شواغل معلقة تساورها.

٨٨ - وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري الاضطلاع بتقييم شامل لمصادقية وفعالية عملية نزع السلاح والتسريح في الأسابيع التي تلي إكمالها. وفي هذا الصدد، أثنى على اتفاق الأطراف على برنامج لجمع الأسلحة غير القانونية من عامة الناس وجمع البنادق من المجموعات المسلحة، وهي أسلحة لم تكن مشمولة بعملية نزع السلاح.

٨٩ - ومما يدعو للقلق البالغ قلة توافر الفرص المتاحة أمام المقاتلين السابقين للاندماج في المجتمع بنتيجة عدم كفاية الأموال اللازمة لذلك. وإن الأعداد الكبيرة من المقاتلين الإضافيين الذين أبدوا استعدادهم لترع سلاحهم سوف يزيد في تعقيد التحديات التي تواجهها عملية إعادة الإدماج. وتذكرنا الصدمات التي وقعت مؤخرا بين المقاتلين الذين نزع سلاحهم الموجودين في مقاطعة كونو والاحتجاجات التي سارت في مدينة فريتاون بأن الشهور المقبلة قد تكون مشحونة بالتوترات إذا لم تتم تلبية احتياجات برنامج إعادة الإدماج بشكل عاجل. وإنني أناشد من جديد الدول الأعضاء المساهمة بسخاء للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي يديره البنك الدولي. وينبغي على حكومة سيراليون أيضا أن تكثف جهودها الرامية إلى إيجاد فرص أمام المقاتلين السابقين لإعادة الاندماج في المجتمع.

٩٠ - ولا يزال الهدف الرئيسي لانتشار البعثة في سائر أرجاء البلد يتمثل في تيسير ما تبذله الحكومة من جهود لاستعادة سلطة الدولة وإرساء القانون والنظام في سائر أراضي سيراليون. ولهذا تدعو الحاجة إلى اقتران المكاسب المحرزة من وراء انتشار البعثة وعملية نزع السلاح بتقدم مقابل على صعيد استعادة الحكومة السلطة في المناطق التي كانت تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية. وفي هذا السياق، فإن تحديد شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ كتاريخ مستهدف لإكمال استعادة الإدارة الحكومية في جميع المقاطعات هو خطوة تحظى بالترحيب. غير أن هذا الهدف الهام سيكون صعب المنال ما لم تتلق الحكومة دعما إضافيا في مجال بناء القدرات.

٩١ - وإن حق التصرف بالانتخابات التي ستجري في أيار/مايو ٢٠٠٢ وقيادتها يعودان إلى المؤسسات ذات الصلة في سيراليون، ولا سيما إلى لجنة الانتخابات الوطنية المسؤولة عن تنظيم وإجراء الانتخابات. ويقع على عاتق تلك المؤسسات الوطنية كفالة حرية الانتخابات ونزاهتها وشفافيتها ومصداقيتها. وسينحصر دور الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في توفير الدعم الذي يعزز قدرة لجنة الانتخابات الوطنية على تنظيم وإجراء الانتخابات والمساهمة في تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء الانتخابات. وفي هذا السياق، أثنى على المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات والكمونولث على ما قدماه من مساعدة في وقت مبكر إلى لجنة الانتخابات الوطنية بغية تعزيز قدرتها التقنية.

٩٢ - وبغية تقليل المخاطر التي ترافق العملية الانتخابية إلى أقل حد ممكن، يتحتم على لجنة الانتخابات الوطنية أن تعمل على وجه السرعة على معالجة الشواغل المتبقية المبينة من قبل. وعلى وجه الخصوص، ينبغي عليها البقاء على حوار مستمر مع جميع الأطراف بغية كفالة

شفافية العملية والمحافظة على تكافؤ الفرص أمام الجميع. ويتعين على شرطة سيراليون أن تعزز قدرتها على توفير الأمن لمراكز الاقتراع. وفي استطاعة المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني العاملة في سيراليون أن تقوم أيضا بدور هام في تعزيز شفافية الانتخابات ومصداقيتها. وفي هذا السياق، بإمكان تلك المنظمات القيام بمزيد من التثقيف الوطني وإيفاد مراقبين محليين للانتخابات قبل إجراء الانتخابات وفي أثنائها.

٩٣ - وينبغي أن تتاح لجميع الأحزاب السياسية في سيراليون فرصة عادلة للتنافس في الانتخابات. وأود أن أرحب بهذا السياق بالمساعدة التي قدمها المعهد الديمقراطي ومنتمى المبادرة الديمقراطية وغيرهما من المنظمات الدولية إلى جميع الأحزاب السياسية. وأثني أيضا على حكومة نيجيريا لمساهمتها في تحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي.

٩٤ - وعلى الرغم من أن الانتخابات تعتبر منعطفا هاما في سعي سيراليون لإحلال سلام مستدام فيها فإنها لا توفر بحد ذاتها حلا نهائيا للأزمة التي تعصف بالبلد. ففي الفترة التي ستعقب الانتخابات سيتطلب الأمر إيلاء اهتمام وثيق لعدة عناصر حرجية من الأزمة، ولا سيما توافر مؤسسات الدولة وقدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤوليتها عن أمن البلد. ويتحتم أن يكون الهدف الأمثل للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سيراليون أن يُخلف فيها مؤسسات حكومية راسخة في سائر أرجاء البلد ووكالات أمنية قادرة على الدؤود عن البلد من التهديدات الداخلية والخارجية على السواء. ولهذا من الأهمية بمكان أن تظل الأمم المتحدة منخرطة بما فيه الكفاية في سيراليون بعد الانتخابات من أجل حماية المكاسب المحرزة.

٩٥ - وفي جملة التحديات الكبرى الأخرى في مرحلة ما بعد الانتخابات تقديم المساعدة إلى سيراليون لإعادة إعمار هياكلها الأساسية، ودعم المصالحة الوطنية، ومعالجة حالات الإفلات من العقاب والمساءلة، وكذلك إعادة توطين العائدين والمشردين داخليا. وتستلزم تلك المجالات موارد كبيرة من المجتمع الدولي. وإنني على ثقة بأن المجتمع الدولي، في ضوء الجهود المبذولة بالفعل في سيراليون، لن يتخلى عن مسؤولياته في منتصف الطريق.

٩٦ - وتستحق الحالة في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في اتحاد نهر مانو نفس القدر من الاهتمام المستمر. إذ سيكون من الصعب المحافظة على الإنجازات المحرزة في سيراليون دون وجود استقرار في البلدان المجاورة الأعضاء في اتحاد نهر مانو. ولهذا من المهم دعم الحوار الواعد الذي بدأ بين غينيا وليبيريا وسيراليون وتشجيع تلك الدول على القيام، في أقرب وقت ممكن بعقد مؤتمر القمة الذي اقترحه وزراء خارجية تلك البلدان. ويجدوني أمل في أن يتمخض مؤتمر القمة هذا عن إطار سياسي متين لمعالجة القضايا الملحة التي تؤثر في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما نزع سلاح المجموعات المسلحة العديدة التي لا تزال موجودة.

٩٧ - وأود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات التي أتاحت لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إمكانية بلوغ قوامها الكامل والانتشار في سائر أنحاء سيراليون. وأود أن أشيد بأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين ضحّوا بحياتهم من أجل خدمة السلام في سيراليون، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

٩٨ - وفي الختام، أود أن أثني على شعب وحكومة سيراليون، وعلى ممثلي الخاص وعلى جميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين في البعثة على التقدم الذي أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى المانحين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لمساندتهم الصامدة لعملية السلام في سيراليون.

مرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات إلى غاية ١٣ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠١

القوام المأذون به: الأفراد العسكريون: ١٧ ٥٠٠ (يصل عدد المراقبين العسكريين إلى حدود ٢٦٠ مراقبا)؛ الشرطة المدنية: ٦٠

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو قطاع القيادة العامة	المجموع
١٥	٥	١٠٩		١٢٩
١٠	٢	١١٨		١٣٠
١٠				١٠
١١				١١
٥	٥	٦١٨		٦٢٨
١٠	١٠	٤ ٢٠٤	٥٠	٤ ٢٧٤
١٢	١٩	٤ ١٨٠	٦٥	٤ ٢٧٦
٦				٦
٥				٥
٥				٥
١٢				١٢
٢				٢
١٠	٤	٨١٥	٥	٨٣٤
٢				٢
٣				٣
٦				٦
٢٤				٢٤
٦	١٠	٨٥٠	٥٨	٩٢٤
١٢	٥	٧٧٦		٧٩٣
١				١
٢				٢
١٠				١٠

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	موظفو قطاع القيادة العامة	المجموع
٥				٥
١١	١٧	٩٩٢	٦٣	١٠٨٣
٨				٨
١٠				١٠
١٠				١٠
١٥	٨			٢٣
١٠	٢	٧٩٧		٨٠٩
١٠	٢٠	٣٢٢٢	٦٥	٣٣١٧
٢				٢
٢٦٠	١٠٧	١٦٦٨١	٣٠٦	١٧٣٥٤

المجموع

قائد القوة: كينيا؛ نائب قائد القوة: نيجيريا؛ رئيس المراقبين العسكريين: باكستان.

الشرطة المدنية: الأردن ٣؛ بنغلاديش ٧؛ جمهورية تنزانيا المتحدة ١؛ زامبيا ٤؛ زيمبابوي ٤؛
سري لانكا ٢؛ السنغال ٣؛ غامبيا ٢؛ غانا ٦؛ كندا ٢؛ كينيا ٥؛ ماليزيا ٣؛ النرويج ٣؛
نيبال ٥؛ النيجر ٢؛ نيجيريا ٣؛ الهند ٢؛ المجموع ٥٧.